مركز الميزان لحقوق الإنسان

ضــد الصمــت

تقرير توثيقي حول:

انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة

يغطي الفترة من ١ ابريل(نيسان) ٢٠٠٧، إلى ٣٠ يونيو (حزيران) ٢٠٠٨

غزة، يونيو (حزيران) ٢٠٠٨

مقدمـــة:

يحاول هذا التقرير رصد الانتهاكات الموجهة ضد حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي وهو يركز بشكل خاص على الحريات الإعلامية. التقرير هو الثاني من نوعه ويغطي الربع الثاني من العام ٢٠٠٨. ويأتي صدور هذا التقرير في فترة هي الأسوأ على صعيد الحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بلغت الانتهاكات الإسرائيلية ذروتها بعد أن تعمدت قتل المصور الصحفي في وكالة رويترز للأنباء فضل شناعة. وفي الوقت نفسه واصلت الأوضاع الداخلية تدهورها، واستمر الانقسام السياسي الذي يجر معه حالة من الاستهداف المتبادل والمتواصل لحرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، فيستمر منع صحيفتي فلسطين والرسالة من الطبع والتوزيع في الضفة الغربية، كما يتواصل منع تلفزيون فلسطين من العمل من قطاع غزة، وتمنع طواقمه من تغطية الأخبار من غزة بل وأوقف بعض مراسلوه للاشتباه في أنهم يقومون بالتغطية لصالحه كما حدث مع المراسل الصحفي سمير خليفة، وكذلك الأمر كانت طواقم فضائية الأقصى عرضة للاعتقال والملاحقة والمنع من التغطية.

وأظهرت الأشهر الثلاث التي يغطيها التقرير مزيداً من القيود التي تنتهك حرية التعبير عن الرأي في قطاع غزة، بعد أن أصبح منع وتفريق التجمعات السلمية يأخذ سياقاً منظماً وعلى نحو يخالف القانون ولائحته التنفيذية. وشهدت الأراضي الفلسطينية عموماً تراجعاً واضحاً في أوضاع الحق في التجمع السلمي، ودائماً كان تبرير السلطات أن المنع أو القمع أو التفريق هو حفاظاً على القانون، لأن المنظمين خالفوا الأصول ولم يحصلوا على ترخيص مسبق. وهذا تبرير لا يجد له أساساً في القانون الذي يؤكد على الحق في حرية التجمع السلمي وأن إشعار السلطات هو إجراء يهدف إلى الحفاظ على النظام العام وحماية أمن التجمع السلمي والأمن العام وهو أمر لا يحتاج إلى فقه في القانون لأن نصوصه واضحة وكذلك الأمر فيما يتعلق باللائحة التنفيذية.

يسعى التقرير إلى فضح الانتهاكات الموجهة ضد حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، وفي الوقت نفسه نشر الوعي حول أهمية الحق في حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي كأحد الشروط الضرورية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، خصوصاً وأنَّ حرية التعبير عن الرأي هي واحدة من أوسع الحقوق اعترافاً وسط منظومة الحقوق والحريات، ولاسيما أن أثر إعمال هذا الحق ينعكس إيجابياً على جملة حقوق الإنسان الأخرى. وهنا تجدر الإشارة أن الحق في حرية التعبير عن الرأي مرتبط بجملة من الحقوق الأخرى كالحق في الوصول إلى المعلومات ونشرها وإشاعتها وهي منظومة تؤسس لحرية الصحافة والإعلام وحرية العمل الصحفي. كما تضع مجموعة من الضوابط حدوداً للحرية بحيث تحول دون مساسها بحقوق الآخرين وخصوصياتهم، ودون أن تتحول الصحافة إلى مؤجج للصراعات والفتن، بل إلى معزز للاستقرار والسلم الأهلي.

ينحصر التقرير في تغطية الأحداث التي وقعت في قطاع غزة، ويكتفي ببعض الإشارات إلى ما يجري في الضفة الغربية، حيث أن الممارسات التي تستهدف الصحفيين وتقيد من حريتهم متشابهة ولكن بيئة عمل المركز تحصر نطاق التقرير في القطاع.

انتهاكات حرية الرأي والتعبير وأثرها على العمل الصحفي:

يعتبر الحق في حرية التعبير عن الرأي وجملة الحقوق الأخرى كحق الإنسان في الوصول إلى المعلومات ونقلها وإشاعتها وحق اعتناق الأفكار والتعبير عنها منظومة متكاملة من الحقوق التي تضمن في حال إعمالها حرية العمل الصحفي بل وتضمن قيام الصحافة بدور فاعل في خدمة قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح. كما أنها تؤمن وسائل الرقابة الشعبية وتكشف الفساد وتثير قضاياه.

والحق في حرية التعبير عن الرأي من الحقوق التي تشكل دليلاً واضحاً على تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، فلا يمكن إعمال وحماية حقوق الإنسان وتطوير مستوى تمتع الإنسان بها دون حماية وضمان احترام الحق في حرية التعبير. كما لا يمكن لنا الحديث عن الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي دون الحديث عن كفالة حرية التعبير عن الرأي، وإلا فما قيمة السماح بالتعددية الحزبية والسياسية، دون أن يسمح لحق هذه الأحزاب في انتقاد السلطات وفضح مواطن الخلل في أدائها. وكيف للمواطن أن يفاضل بين حزب وآخر إذا كان هذا الحزب لا يجد مساحة تتيح له التعبير عن رأيه ونشر برامجه وإذاعتها بكل الوسائل المتاحة. وكيف لنا أن نتخيل الانتخابات كأحد أهم الوسائل للتداول السلمي للسلطة، وكسبيل لإعمال حق الإنسان في المشاركة السياسية، دون أن يتاح للمرشحين المتنافسين التعبير عن آرائهم بحرية تامة وكذلك الأمر فإن معيار نزاهة الانتخابات وحريتها مرتبط بكون نتائجها تشكل تعبير حراً عن إرادة الناخبين.

كما أن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحتاج إلى إشاعة حرية التعبير عن الرأي ومنظومة الحقوق التي ترتبط بها ارتباطا وثيقاً، حيث أن نشر الخطط والبرامج وحق المواطنين والمعارضين في انتقادها، وإتاحة المعلومات المتوفرة حول أداء القطاعات الحكومية وسير الخطط المتعلقة بترجمة سياسات التعليم والعمل والإسكان والصحة، والمشاكل التي قد تعتري التنفيذ وانتقادها. وكيف يتاح الكشف عن المشاكل الاجتماعية وتسليط الضوء عليها كظاهرتي البطالة والفقر وانتشار الجريمة وجرائم الشرف وإساءة معاملة الأطفال، بل وكيف يمكن الكشف عن الأمراض والأوبئة وتحذير الناس منها، إذا لم تتاح حرية الوصول إلى المعلومات وحرية نشرها وإشاعتها، وإذا لم يتاح للمختصين الحق في إبداء الآراء وشرح أسباب المشكلات وكيفية حلها أو التعامل معها.

وعليه فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، فكلما كان حق الإنسان في التعبير عن رأيه مكفولاً مهما حمل من مواقف تنتقد السلطة وأدائها، زادت مساحة الحرية المتاحة للعمل الصحفي ولغيرها من الحريات العامة والخاصة والعكس هو الصحيح.

وربما يشكل ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، من انقضاض على الحريات وتقييدها، وتدهور حالة حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، أحد أهم النتائج لتقييد حرية التعبير عن الرأي والحد منها، كما أنه نتيجة لحالة غياب سيادة القانون، بحيث انفلت الإعلام وغابت ضوابط حرية التعبير عن الرأي الذي يحظر القانون الفلسطيني والمعايير الدولية أن يشكل مدخلاً لانتهاك خصوصية الآخرين والمس بكراماتهم وسمعتهم بل وحتى التحريض على العنف والفوضى.

كما أن تحلل قوات الاحتلال من أي التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وعدم تعرضها للملاحقة على ما ترتكبه من جرائم، شجعها على استهداف الصحفيين وتقييد عمل وسائل الإعلام في نشر حقيقة ممارساتها، ما تسبب في تعمدها قتل الصحفيين وإيقاع الأذى البدني بهم، بالإضافة إلى تقييد حركتهم ومنعهم من الوصول إلى المعلومات، ولاسيما حرية الحركة الميدانية.

عليه فإن ما تشهده الساحة الفلسطينية الداخلية من تشتت وانقسام عكس نفسه سلبياً على حرية التعبير عن الرأي، حيث أصبح المتخاصمون يضيقون ذرعاً بالرأي المعارض حتى وإن لم يكن رأياً يتبنى موقف الخصوم، وإن كان رأياً موضوعياً، فأصبح اعتقال الصحفيين ومنع توزيع الصحف، واعتقال المراسلين أمراً متكرراً. كما تعزز انتهاك بعض وسائل الإعلام للقانون وتجاوزها لدورها، وتحولت إلى منابر للتحريض مما عزز ولم يزل من حالة الانقسام.[1]

الانتهاكات الإسرائيلية بحق حرية العمل الصحفي:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها المتكررة على الصحفيين الفلسطينيين والتي تعددت أشكالها ما بين القتل والإصابة وإطلاق النار عليهم بقصد ترهيبهم وتخويفهم وتقييد حرية حركتهم وتنقلهم. وتتوسل قوات الاحتلال من ممارساتها ضد الصحفيين منعهم من مواصلة عملهم، الذي يسهم في فضح ممارساتها تجاه المواطنين الفلسطينيين وهذا الفضح نابع من مهنية وموضوعية وبذلك فهي لا تفرق بين صحفي فلسطيني وآخر أجنبي أو وسيلة إعلامية وأخرى. وظهر جلياً انتهاك تلك القوات لقواعد القانون الدولي الإنساني التي توفر للصحفيين الحماية نفسها التي يتمتع المدنيون بها. وانتهاكها المنظم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تحمي حقهم في الوصول إلى المعلومات ونشرها وإشاعتها.

وأمعنت قوات الاحتلال في جرائمها ضد الصحفيين، التي كان أكثرها قسوةً ووضوحاً استهداف الصحفي فضل شناعة مصور وكالة رويترز للأنباء، الذي استهدفته قوات الاحتلال بينما كان يقوم بتغطية توغلٍ عسكري لقوات الاحتلال في منطقة جحر الديك شرق مدينة غزة، حيث أطلقت دبابة قذيفةً مسمارية تجاهه وتسببت في مقتله على الفور. ومن المفارقة أن شناعة تمكن من تصوير القذيفة التي قتلته وهي تنطلق من فوهة مدفع الدبابة وكانت آخر صورة وجدت على شريط التصوير داخل كاميرته، حيث انقطع بعدها التصوير. وكان شناعة بذلك يوثق الجريمة التي أودت بحياته، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في ملاحقة مرتكبيها.

واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي شناعة رغم انه يرتدي سترة وضع عليها شارة مميزة كتب عليها بخط واضح "**PRESS**" ويقف بجوار سيارته التي تحمل الشعار ذاته، ويقف خلف كاميرته بطريقة واضحة

---

[1] للإطلاع على محددات حرية التعبير عن الرأي وضماناتها في المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ودور وسائل الإعلام الحرة، يرجى مراجعة تقرير ضد الصمت، الذي يغطي الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٨ على الرابط:
http://www.mezan.org/site_ar/resource_center/mezan_publications/detail.php?id=207

للعيان، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك القوات تتعمد قتل الصحفيين لمنعهم من نقل حقيقة ما ترتكبه من جرائم إلى العالم الخارجي.
وتتضاعف مسئولية قوات الاحتلال عن جرائمها، بسبب مقدراتها التقنية الكبيرة والمطورة سواء في الأسلحة ودقتها أو في وسائل الرصد والمراقبة التي تمكنها من مراقبة أدق التفاصيل على الأرض وفي الأماكن التي تكون هدفاً لعملياتها العسكرية، وهي وسائل تمكنها من التحقق من طبيعة أهدافها والتمييز بينها في الظلام الحالك فكيف هو الأمر إذا كان في وضح النهار.
وتعزز هذه المعطيات بقوة من الاعتقاد بتعمد قتل شناعة في وضح النهار، وهي جريمة تشير إلى مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. والجدير ذكره أن هذه ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها قوات الاحتلال صحفياً، بل هي حلقة من سلسلة متصلة في سياق استهداف الصحفيين حيث قتلت وأصابت العديد منهم، واعتدت في أكثر من مرة على مؤسسات إعلامية، وصادرت معدات وأجهزة صحفية، وما زالت تعتقل عدداً من الصحفيين في سجونها، بل هي لا تميِّز بين صحفي فلسطيني أو أجنبي فقد اعتدت في أكثر من مرة على صحفيين أجانب، أمثال الصحفي البريطاني "جيمس ميلر" الذي قتل في رفح وهو يعد فيلماً وثائقياً عن تأثير الإرهاب الإسرائيلي على الأطفال الفلسطينيين. عليه يستعرض التقرير الاعتداءات الإسرائيلية بحق الصحفيين على النحو التالي:

*** استهداف الصحفيين بالقتل والإصابة:-**
دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي على استهداف الطواقم الصحفية، التي تقوم بتغطية العمليات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بشكل مباشر غير مكترثةٍ بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي تعترف بشكل خاص بالوضع المدني للصحافيين الذين يعملون في مناطق النزاعات المسلحة والحروب ويتمتعون بحماية ملزمة.
وبلغت هذه الجرائم ذروتها في استهداف مصور وكالة رويترز العالمية للأنباء الصحفي فضل صبحي شناعة (٢٣ عاماً)، الذي استشهد وهو يقوم بعمله في تغطية أحداث توغلٍ إسرائيلي لمنطقة جحر الديك شرق مدينة غزة، حيث أطلقت دبابة قذيفتين مسماريتين تجاه الصحفي الذي كان يلتقط لتوهِ صوراً للمنطقة التي كانت محلاً لتوغل قوات الاحتلال. وذلك بعدما ترجل شناعة ومساعده فني الصوت وفا أبو مزيد من سيارة من نوع جيب تابعة للوكالة رمادية اللون تظهر عليها شارة (**T.V PRESS**). كما تحمل لوحة كتب عليها بخط كبير "**رويترز**" باللغتين العربية والانجليزية، وكان الصحفي ومساعده يرتدون زياً يحمل شارة صحافة. إضافة إلى أن شناعة كان لحظة استشهاده يحمل كاميرته ويلتقط بها صوراً للمنطقة. ووفقاً لتحقيقات المركز فإن قوات الاحتلال وعند حوالي الساعة ٥:٣٥ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٤/١٦، أطلقت قذيفةٌ مسماريةٌ تجاه الصحفي شناعة أدت إلى استشهاده على الفور وثلاثة من الأطفال كانوا في المكان، وإصابة مساعده أبو مزيد بجراح، وبعد حوالي دقيقتين من القصف الأول أطلقت قذيفةٌ أخرى على نفس المنطقة أودت بحياة خمسة من الأطفال، كما احترقت سيارة الوكالة بالكامل.
ويروي وفا أبو مزيد تفاصيل استشهاد فضل شناعة قائلاً:"
"... عند حوالي الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٦/٤/ ٢٠٠٨، وأثناء مساعدتي لزميلي المصور الصحفي فضل شناعة الذي كان يغطي أحداثَ توغلٍ إسرائيلي لمنطقة جحر الديك حيث مكان المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ظهر اليوم نفسه بحق ثمانية من أطفال المنطقة ... خلال تصويره كان عدد من أطفال المنطقة يلهون أمام الكاميرا الخاصة بفضل ... طلب مني أن أبعدهم عنه ... أخذتُ اثنين منهم ليتسنَّى لفضل مواصلة عمله ... وبينما كنت أسير والطفلين باتجاه سيارة الجيب التي كانت تبتعد عني حوالي ثلاثة أمتار، سمعت صوت انفجار وسقطت على الأرض ... نظرت حولي فشاهدت زميلي فضل ملقى على الأرض على بعد حوالي ثلاثة أمتار من مكان وقوفه ... شاهدته ينزف وشاهدت الدرع الذي كان يرتديه منقسماً إلى شطرين، كما شاهدت ثلاثة من الأطفال الذين كانوا يلهون بالقرب منا ملقون على الأرض وينزفون دماً ... واكتشفت أنني مصاب بشظايا قذيفة في يدَيّ حيث كان يعلق بها قطع مسمارية ... لم أبالِ بإصابتي، ونهضت محاولاً الاقتراب من فضل، وإذ بقذيفةٍ أخرى تسقط في المكان أصبت مرة أخرى بشظاياها في بطني ورجلي ... وسقط خمسة من الأطفال على إثرها... رأيتُ النار تشتعل بالجيب وبدأت كثافة الدخان تحجب الرؤيا.. أخذت أزحف باتجاه الشارع العام كي أجد أحد يسعفني ويسعف المصابين ...إلى أن وصلت سيارات الإسعاف ونقلتني إلى المستشفى ..."

وفي إفادةٍ مشفوعةٍ بالقسم قدمها للمركز أحد المواطنين من سكان المنطقة قال فيها:

"... أنا أكرم سليم شلوف، أبلغ من العمر (٢٠)عاما، أسكن قرية المغراقة شمال مخيم النصيرات، وأعمل مزارعاً في أرض الريس الواقعة في قرية وادي غزة(جحر الديك)، في حوالي الساعة ٧:٠٠ صباح الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٤/١٦م، بينما كنت أنا وزميلي رياض الدوس(٢٢)عاماً، نبيت في كشك الصفيح الذي يقع وسط الحقل المزروع بالمحاصيل .... وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهرا خرجت من أسفل الكشك بعد أن أحدثت فتحة

للهروب ... وصلت إلي طريق صلاح الدين وبقيت أراقب عملية التوغل التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأراقب مكان عملي والمحاصيل من بعيد ... عند حوالي الساعة ٥:٠٠ مساءاً، كنت اجلس علي قارعة الطريق المؤدي للقرية وعلي بعد حوالي (٢٠٠) متر من الطريق الرئيس صلاح الدين، كان العشرات من الفتية والأولاد معظمهم من مخيمي النصيرات والبريج وقرية المغراقة، يشاهدون الآليات العسكرية، في هذه الأثناء كنت اسمع صوت قذائف وإطلاق للنار شاهدت سيارة إسعاف تعبر القرية وشاهدت سيارة أخري من نوع (جيب) مكتوب عليها شارة (T.V)، وقد لحقت بسيارة الإسعاف عبرت من طريق القرية واتجهت شرقا، بعد مدة تقدر ب١٥ دقيقة خرجت سيارة الإسعاف مسرعة من القرية وكانت تطلق صفارتها ... كنت أراقب المنطقة الشرقية من القرية وشاهدت دبابتين محمول عليها مدفع متوقفة علي تلة مرتفعة، وتبعد عني حوالي (٧٠٠)متر ... بعد دقائق خرجت من القرية سيارة الجيب التي تحمل إشارة (T.V)، وتوقفت بالقرب مني.. شاهدت السائق يترجل من الجيب وبيده كاميرا ثم ترجل شخص كان بجانبه وانزل من الصندوق الخلفي للجيب حامل حديدي للكاميرا (الستاند)، وكانا يرتديان درع مكتوب عليه أحرف باللون الأبيض حيث قام بنصب الحامل الحديدي فيما قام حامل الكاميرا بتركيبها وتوجيهها ناحية الشرق حيث الدبابتين ثم توقف مساعد المصور بالقرب مني ... تجمهر الفتية حول المصور، وقد سمعت المصور يخاطب الفتية (ارجعوا – ارجعوا للخلف)، فجأة سمعت صوت انفجار شديد والغبار غطي المكان فهربت غربا حيث طريق صلاح الدين وفي وسط الطريق وعلي قارعته كنت أشاهد أطفالاً ملقون علي الأرض بعد وصولي لطريق صلاح الدين بدأت أستغيث في سائقي المركبات للمساعدة في نقل الجرحى في هذه اللحظات سمعت صوت انفجار آخر..."

هذا وتشير تحقيقات المركز الميدانية إلى أن المعطيات ترجح أن تكون قوات الاحتلال تعمدت استهداف المصور الصحفي شناعة، وذلك راجع لعدة معطيات منها أن قوات الاحتلال تمتلك تقنيات متطورة في مجال الرصد والمراقبة، ومعلوم أن كل منطقة تكون محلاً لهجوم وتوغل عسكري تغطى سماءها بطائرات الاستطلاع التي توفر كماً هائلاً من المعلومات والصور هذا بالإضافة إلى أجهزة الرؤيا التي تزود بها الدبابات أنفسها، وعليه فإن التمييز بين الأهداف أمر بالغ السهولة بالنظر لإمكانيات الاستطلاع المتوفرة لقوات الاحتلال. كما أن الصور أوضحت أن شناعة يلبس شارة واضحة تشير إلى عمله كما أن الجيب كانت توضع عليه شارات الصحافة من الاتجاهات كافة وهو أمر يصعب تجاهله. إن هذه الجريمة تعزز ما ذهبت إليه مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية كافة إلى تحلل قوات الاحتلال من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث تتعمد انتهاك مبادئه الأساسية كمبدأي التمييز والتناسب، حيث تجاهلت وجود ثمانية أطفال بجوار شناعة وبررت لنفسها قتل الجميع بسبب (مجرد شك) حسب إدعائها، كما أن تكرار القصف بالرغم من أن القذيفة الأولى أسقطت شناعة وعدد من الأطفال يشير بوضوح إلى تعمد إيقاع أكبر قدر من القتلى والجرحى في صفوف الأطفال المتواجدين، وهذا أمر يعززه استخدام قوات الاحتلال لقذائف مسمارية، وهي قذائف تنثر لحظة انفجارها مئات الأسهم المعدنية التي تغطي محيطاً كبيراً فتصيب كل من يتواجد فيها.

*** اعتقال الصحفيين:**

واصلت قوات الاحتلال اعتقال الصحفيين، وأظهر اعتقالها للصحفي أشرف علي الممارسات التي يتعرض لها الصحافيون الفلسطينيين وعمليات الابتزاز التي تمارسها قوات الاحتلال على الفلسطينيين حيث تساومهم بين الحرية والتخابر وبين الحياة والتخابر. فقد اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي وقيدت يديه وقدميه لأكثر من ستة عشرَ ساعةً متواصلة، وأخضعته للتحقيق معه دون أية تهمة تذكر. كما عرضت عليه التعامل مع قوات الاحتلال. ووفقا لتحقيقات المركز فإن قوات الاحتلال اعتقلت المصور الصحفي أشرف ممدوح علي (٢٧ عاماً)، ويعمل مصوراً في وكالة رامتان للأنباء، وذلك خلال توغل قوة عسكرية مكونة من حوالي (١٥) آلية عسكرية في حي "الفرطة" شرقي مدينة بيت حانون عند حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٩. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت الصحفي بعد أن أمرت جميع سكان المنطقة عبر مكبِّرات الصوت بالخروج من منازلهم واقتادته وسكان الحي من الذكور إلى بيت أحد المواطنين وهو مكبَّلُ اليدين والقدمين ومعصوب العينين، ومن ثم نقلته إلى موقع عسكري وأجبرته على خلع ملابسه وحققت معه حول عمله، وعرضت عليه العمل معها لكنه رفض، وأفرجت عنه عند حوالي الساعة السادسة من نفس اليوم.

*** إطلاق النار صوب الصحفيين لمنعهم من التغطية:**

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار صوب الصحفيين لترهيبهم ومنعهم من تأدية عملهم في الكشف عن ممارستها ونقل حقيقة ما يجري للعالم، حيث أنها تسعى لفرض حالة من التعتيم الإعلامي على جرائمها المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي نجح الصحفيون خلال السنوات القليلة الماضية في فضحها ونقلها للعالم. وهنا يجدر التأكيد على أن قوات الاحتلال تطلق النار صوب الصحفيين رغم أنهم يرتدون شارات تميزهم. وفي هذا السياق تعرض مجموعة من الصحفيين يعملون لصالح المجموعة الإعلامية (ميديا جروب)

ومراسلي إذاعاتٍ محلية، لإطلاق نار مباشر وإطلاق قذائف مدفعية من قبل آليات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في منطقة عبسان الكبيرة شرق مدينة خانيونس. وذلك عند حوالي الساعة ١١:٣٠من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٥/٧، حيث أطلقت قوات الاحتلال قذائفها صوب المنزل الذي كان يعتليه الصحفيين، وظلَّ الصحفيون محاصرون في المنزل وسط إطلاق نارٍ استمر لأكثرَ من ساعتين، تمكنوا بعدها من مغادرة المكان نظراً لخطورته على حياتهم. وأثناء محاولتهم الخروج من المنطقة أطلقت قوات الاحتلال قذيفة تجاههم استشهد على إثرها أحد المدنيين الفلسطينيين.

***الاعتداء بالضرب والإهانة على الصحفيين:**

يكشف حادث الاعتداء على الصحفي المغيَّر ليس فقط الدوافع الحقيقة لسلوك قوات الاحتلال، التي لا تحترم الصحفيين، وتواصل اعتداءاتها عليهم، بل وأنها تضيق ذرعاً بأي محاولة لنقل حقيقة ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعالم الخارجي.

ويشكّل التحرش بالصحفي والاعتداء عليه بالضرب والإهانة مساساً خطيراً بحرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، حيث اعتدى عناصر من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك" على الصحفي محمد عمر المغيَّر(٢٤ عاماً)، أثناء عودته من جولةٍ أوروبيةٍ لاستلام جائزة أفضل "قصةٍ صحفيةٍ" على مستوى العالم من إحدى المنظمات الدولية في لندن. وعند وصول الصحفي إلى جسر الكرامة " اللنبي" الفاصل بين المملكة الأردنية والأراضي الفلسطينية المحتلة، في طريق عودته لقطاع غزة عند حوالي الساعة ٩:٤٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٦/٢٦، احتجزته قوات الاحتلال وأجبرته على خلع ملابسه. كما اعتدت عليه بالضرب المبرح، والألفاظ النابية، واستمر التحقيق معه طيلة ساعتين متواصلتين، وكان يدور حول عمله، والجولة الأوروبية وكلماته أمام برلمانات الدول التي زارها وحاول من خلالها وصف معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة نتيجة الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال. وتعرض المغير خلال التحقيق للتهديد بإطلاق النار عليه، وإشهار السلاح في وجهه. هذا وأطلقت قوات الاحتلال سراحه بعدما ساءت حالته الصحية حيث سقط مغشيًّاً عليه، ونقل إلى مستشفى في أريحا، ومن ثم غادرها باتجاه معبر بيت حانون "إيرز"، وعند وصوله للمعبر صادرت قوات الاحتلال منه"وصلة كهربائية" تستخدم لشحن أجهزة الاتصال.

وخضع المغير للعلاج في مستشفى غزة الأوروبي بمدينة خان يونس حيث يعاني من ضيقٍ في التنفس، وصعوبةٍ في البلع، وكدماتٍ على أنحاءٍ متفرقةٍ من جسمه.

يذكر أن المغيَّر غادر الأراضي الفلسطينية بتنسيقٍ دوليٍّ حيث كان وفد من السفارة الهولندية يرافقه إلى أن اجتاز الحدود الفلسطينية- الأردنية، وعند عودته كان بانتظاره الوفد ذاته إلا أن قوات الاحتلال كانت توهمه بأن المغير لم يصل بعد ولا يزال في الجانب الأردني من المعبر، والواقع أنه في هذه الفترة كان يجري التحقيق معه.

الانتهاكات الفلسطينية بحق حريتي الرأي والتعبير والعمل الصحفي:_

ضاق الصحفيون الفلسطينيون ذرعاً بالاعتداءات الداخلية المتكررة بحقهم، التي تصاعدت منذ ما يزيد عن عام (بعد الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في (يونيو_ حزيران٢٠٠٧). وتنوعت أشكالُ الانتهاكات الداخلية ما بين الضرب والاحتجاز ومصادرة المواد والمعدات الصحفية، إلا أن انتهاكاً آخراً بدأ يطفو على السطح وأصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي وهو التعرض للاجتماعات والتجمعات السلمية، حيث شهدت الآونة الأخيرة تزايداً في هذا النوع من الانتهاكات.

وكالعادة ظل الصحفيون ضحية للخلاف السياسي بين "فتح وحماس" وتعسف كل من الطرفين في استخدام السلطة في المنطقة التي يسيطر عليها وتشابهت الممارسات بين الضفة والقطاع. ففي قطاع غزة لاحقت الشرطة الصحفيين الذين كانوا يقومون بتغطية الفعاليات التي كانت تنظمها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير في غزة، ومنعتهم بالقوة من مواصلة عملهم واحتجزت بعضاً منهم وصادرت معدات عدداً آخر منهم، إضافةً إلى أنها في حالاتٍ كثيرةٍ لم تفرجْ عن معدات الصحفيين التي احتجزتها إلاّ بعد إجبار الصحفي على التوقيع على تعهدٍ يقضي بعدم تغطية المسيرة أو الفعالية، مما يشير إلى تحجيم حرية الرأي والتعبير، ويهدد حرية العمل الصحفي. ويورد التقرير الاعتداءات الفلسطينية على حرية الرأي والتعبير حسب نوع الاعتداء كالتالي:-

*** الاحتجاز:**

يشكّل احتجاز الصحفيين مساساً خطيراً بحرية الرأي والتعبير، إذ إنه غالباً ما يكون بهدف ترهيب الصحفيين لمنعهم من تغطية أحداث أو نشر صورة ما يجري على الأرض. ويعامَلُ الصحفيون الذين يتم احتجازهم معاملةً قاسيةً أثناء التحقيق معهم. كما يجبر الصحفيون على التوقيع على تعهدٍ يقضي بالحفاظ على الأمن العام، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لفظة الأمن العام غير محددة وفضفاضة وتفسح المجال للملاحقة المستقبلية للصحفي. وجديرٌ بالذكر أن هناك ممن لا يمتهنون مهنة الصحافة تعرضوا للاحتجاز على خلفية مقالاتٍ لهم نشرت على شبكة الانترنت، يحاول التقرير أن يرصد الأحداث التي تأتي في هذا الإطار على النحو الآتي:

- احتجزت الشرطة المصور الصحفي محمد خيري العرابيد، وذلك بينما كان يصور فعاليات مهرجان إحياء ذكرى النكبة في مخيم جباليا عند حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٥/١٥،، وما تخلله من اعتداءات من قبل الشرطة على المشاركين، حيث أجبرته على الصعود إلى الجيب الخاص بها ومن ثم نقلته إلى مركز شرطة جباليا. وفي المركز خضع العرابيد للتحقيق معه حول عمله والجهة التي يعمل بها، وحاولوا فحص كاميرته إلا أنه رفض، وتم الإفراج عنه بعد تدخل جهاتٍ عدة.
- احتجزت عناصر من الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة الصحفيان سمير خليفة والمصور الصحفي أحمد الراس، بينما كانا يعملان على إعداد تقرير تلفزيوني لصالح تلفزيون السودان حول الحملة التي تشنها الشرطة "لوقف ظاهرة استخدام زيت الطعام بديلاً عن وقود السيارات". وذلك عند حوالي الساعة ١٤:٣٠ من ظهر يوم السبت الموافق ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨، من ميدان فلسطين وسط مدينة غزة. وأبلغهما أحد عناصر الشرطة بأن أمراً صدر من قيادة الشرطة باستدعائهما إلى مركز شرطة الشجاعية حيث تم نقلهما إليه. وعند وصولهما المركز تم استجواب خليفة عن عمله لصالح تلفزيون فلسطين، حيث نفى أن تكون له أية صلة بتلفزيون فلسطين، خصوصاً بعد قرار شرطة الحكومة المقالة بوقفه عن العمل لصالح تلفزيون فلسطين الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤. وأبلغهم انه يعمل لصالح تلفزيون السودان، وتم الإفراج عنهما بعد مضي حوالي ساعتين من احتجازهما بعد تدخل جهاتٍ عدة، بينها مكتب وكالة رامتان الذي يعملان من خلاله.
- احتجزت الشرطة المواطن محمد عبد الرؤوف كلاب بعد أن سلّمته بلاغاً يأمره بالحضور فوراً إلى قسم المباحث العامة في خان يونس، وذلك عند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٥/٢١. وحسب كلاب فإن احتجازه جاء على خلفية نشره مقالاً على شبكة الانترنت بعنوان "رسالة من حمار غزة إلى صديقه في الضفة". وأفرج عن كلاب بعد مضي عشرة أيام على احتجازه تعرض خلالها للتعذيب، بعد إجباره على التوقيع على تعهدٍ يقضي بعدم نشر مقالات تسيء للحكومة المقالة.

إطلاق النار:

- أطلق مسلحون مجهولون رصاصة تجاه مكتب الصحفي مصطفى الصواف رئيس تحرير صحيفة فلسطين، الواقع في الطبقة السابعة من عمارة كحيل في حي السامر بمدينة غزة، وذلك عند حوالي الساعة ١٢:٥٥ من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٦/١٩، بينما كان الصواف يقوم بعمله على جهاز الحاسوب الخاص به في المكتب وأدت الرصاصة إلى تحطيم زجاج النافذة بعد أن اصطدمت

بقضبان الحماية الحديدية للنافذة، الأمر الذي حال دون إصابة الصواف، ولم تعرف خلفية الحادث وما إذا كان هدفه القتل أم الترهيب.

*** الاعتداء بالضرب والإهانة:**

يزيد حادث الاعتداء على الصحفي تامر زيارة من الحاجة الملحَّة للعمل على حماية الصحفيين من اعتداءات جميع الأطراف، إذ بات من غير المعقول أن يتم الاعتداء على الصحفيين من قبل أفرادٍ ينتمون لعائلات ودون أن يحاسب أحد من المعتدين. وفي هذا السياق:

اعتدى أفراد من إحدى العائلات عند حوالي الساعة ١١:٥٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠-٤-٢٠٠٨ بالضرب على الصحفي تامر نصر الدين زيارة البالغ من العمر (٢٥ عاماً)، ويعمل مصوراً صحفياً في وكالة الاسوشييتيد برس "**AP**"، وذلك عندما كان يقوم بتصوير مكان كان هدفاً لقصف إسرائيلي في بلدة الشوكة شرقي مدينة رفح، حيث حطموا كاميرته واعتدوا عليه بالضرب دون أية مبررات.

*** مصادرة معدات ومواد صحفية**:

تواصلت الممارسات التي تحول دون قدرة الصحفي على نقل الوقائع ومجريات حدوثها على الأرض، وإن بدت أقل حدة عما هي عليه في السابق، وفي هذا السياق استولى أفراد من الشرطة على كاميرا التصوير التلفزيوني الخاصة بالمصور الصحفي عماد العجرمي مصور شركة "ميديا جروب" للإنتاج الإعلامي، وذلك عندما كان يهمُّ بتصوير مسيرة دعت لها حركة فتح بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في محافظة رفح، عند حوالي الساعة ١٢:٤٥ من ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٨/٤/١٨، وقد تم استرجاع الكاميرا الخاصة بالصحفي بعد موافقته على طلب الشرطة بعدم تصوير المسيرة ومغادرة المكان.

انتهاك الحق في التجمع سلمي:

يعتبر الحق في التجمع السلمي أحد أهم مظاهر حرية الرأي والتعبير، ودعامةً أساسيةً من دعائمها، إذ إن إعمال هذا الحق يظهر مدى إعمال مبدأ سيادة القانون، واحترام الحريات العامة، وقد أظهرت المعايير الدولية اهتماماً واضحاً بالحق في التجمع السلمي، وأقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التجمع السلمي كحقٍ من حقوق الإنسان الأساسية، حيث نص في البند الأول من المادة (٢٠) على أن **"لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية."**

ورغم كفالة القانون للحق في التجمع السلمي إلاَّ أنَّ الآونة الأخيرة شهدت تزايداً ملحوظاً في تجاوز القانون لجهة منع المسيرات والاجتماعات والمؤتمرات والنشاطات الحزبية، من قبل الشرطة الفلسطينية على صعيد قطاع غزة، حيث منعت الشرطة وفرقت بالقوة اجتماعاتٍ عامة، ولاحقت القائمين عليها واعتدت بالضرب على المشاركين فيها ومنهم قياداتٍ وطنية، كما وهددت عدداً آخر وتوعدت له إذا ما شارك أو نظَّم فعالية ما، إضافةً إلى أنها احتجزت عدداً كبيراً من المشاركين فيها، وعلى الرغم من أن المعايير الدولية والقانون الفلسطيني وفَّرا حمايةً خاصةً وتدابيرَ تضمن حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات العامة، دون اشتراط الحصول على رخصة مسبقة، إلا أن مجريات الأحداث على الأرض قد شهدت انتهاكات منظمة لهذا الحق وتجاوزاً للقانون، حيث تشير أعمال الرصد والتوثيق التي يقوم بها المركز إلى زيادةٍ ملحوظةٍ في حجم القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي، حيث رصد المركز عدداً من هذه الانتهاكات التي تشكلُ خرقاً واضحاً للقوانين الدولية، وقانون الاجتماعات العامة.

يورد التقرير هذه الحالات باختصار درءاً للتكرار إذ سبق وأصدر المركز تقريراً مفصلاً حول الحق في التجمع السلمي، وهذه الحالات كالتالي:

- فرقت الشرطة الفلسطينية مسيرةً بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني والعربي في رفح ، كانت دعت لتنظيمها حركة فتح، عند حوالي الساعة ١:٣٠ بعد انتهاء صلاة ظهر الجمعة الموافق ١٨-٤- ٢٠٠٨، ولاحق أفراد من الشرطة عدداً من المشاركين بعد فرارهم في الشوارع الفرعية، واعتدوا على عدد منهم بالضرب.
- احتجزت الشرطة في رفح عند حوالي الساعة ١٠:١٥من صباح يوم الخميس الموافق ١- ٥- ٢٠٠٨، سيارة إذاعة كانت تدعو لمسيرة تضامنية مع العمال بمناسبة يوم العمال العالمي باسم فصائل اليسار الفلسطيني، وبعد وصول السيارة لمركز الشرطة تبين أنها تمتلك تصريحا للدعوة على مستوى قطاع غزة، وأخلي سبيل السيارة وركابها بعد تحذيرهم بعدم المناداة باسم هيئة العمل الوطني، واقتصار النداء باسم الفصائل المنظمة للمسيرة، وهي الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب.
- منعت الشرطة في محافظة رفح، عند حوالي الساعة ٢:٠٠من ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٥/١، إقامة مهرجان تضامني مع العمال، وذلك بمناسبة يوم العمال العالمي والذي كان مقرر إقامته الساعة

٦:٠٠ مساء اليوم ذاته، في قاعة نادي خدمات رفح، بناء على دعوة من فصائل العمل الوطني للمشاركة بهذه المناسبة، حيث وصلت قوة من الشرطة، وأبلغت المواطنين بمنع تنظيم المهرجان، مما استدعى إدارة نادي خدمات رفح إلغاء المهرجان خوفاً من إغلاق النادي بحجة أن المهرجان دون ترخيص.

- أوقفت الشرطة التابعة للحكومة المقالة أعمال المؤتمر الذي نظمته مؤسسة بدائل، وأجبرت المشاركين في المؤتمر على مغادرة المكان تحت ذريعة عدم حصول المنظمين على ترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية، وذلك عند حوالي الساعة ٩:٠٠ من صباح السبت الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٠.
- داهمت شرطة الحكومة المقالة، عند حوالي الساعة ١٩:٠٠ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٥/١٣، تجمعاً لأنصار حركة فتح، أمام منزل بهاء أبو جراد، في منطقة المنشية، في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وكان التجمع يهدف لإحياء الذكرى الأولى لمقتل القيادي في حركة فتح بهاء أبو جراد، حيث فرقت الحشد بالقوة، بحجة عدم وجود تصريح.
- أوقف الأمن الداخلي التابع للشرطة اللقاء الأسبوعي الذي ينظمه مشروع (**GANSO**) الممول من مؤسسة (كير الدولية)، بعد أن توجه ثلاثة من أفراد الجهاز عند حوالي الساعة ١٠:٤٥ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٠٥/١٣ إلى قاعة المؤتمرات في فندق الكومودور على شاطئ بحر غزة وأوقفوا اللقاء.
- منعت شرطة الحكومة المقالة، هيئة العمل الوطني- التي تضم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية- من القيام بإحدى فعاليات إحياء ذكرى النكبة ال٦٠، في بيت لاهيا، حيث كانت الهيئة تعتزم تنظيم مسيرة شموع في ميدان بيت لاهيا العام عند حوالي الساعة ٢٠:٠٠ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٥/١٣، حيث انهالت على بعض المشاركين فيها بالضرب، واعتقلت عدداً منهم.
- منعت شرطة الحكومة المقالة مسيرة شموع، عند حوالي الساعة ٢٠:٠٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٥/١٣، نظمتها هيئة العمل الوطني، حيث انطلقت المسيرة من أمام مقر اللجنة الشعبية للاجئين وسط مخيم جباليا واتجهت شمالاً، وكان من المفترض أن تلتقي بمسيرةٍ أخرى تخرج من بيت لاهيا، لتلتقيان معاً عند ميدان مدينة الشيخ زايد، وعند وصولها شارع "الهوجا"، حاصرتها قوة من الشرطة، وطالبت المشاركين بالتفرق، واعتدت على بعض المشاركين بالضرب.
- انتشرت عناصر شرطة الحكومة المقالة، منذ صبيحة يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٥/١٥، على مفترقات الطرق المؤدية إلى منطقة الفاخورة، في مخيم جباليا، حيث مكان مهرجان إحياء النكبة الستين، المقرر إقامته عند حوالي الساعة ١٢:٠٠ من منتصف الخميس نفسه، في محافظة شمال غزة، حيث قررت الشرطة منع قيامه تحت مبرر عدم التصريح بإقامته، وقبيل الموعد، اعترضت الشرطة عشرات المواطنين المتجهين لمكان المهرجان، واعتدت عليهم بالضرب بهدف منع وصولهم.
- هاجمت الشرطة التابعة للحكومة المقالة، تجمعاً يضم حوالي (٤٠) طفلاً يحملون الشموع، وعدد من النساء ونشطاء من حركة فتح، عند حوالي الساعة ٨:١٠ من مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/٦/١٤ أمام منزل إياد عاشور الذي قتل قبل عام في الاشتباكات المسلحة التي دارت في قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، والكائن قرب شارع طارق بن زياد في حي تل السلطان في رفح، وأفاد عدد من المشاركين الذين جرى الاعتداء عليهم، بأن مسلحاً يرتدي الزي المدني قاطع خطاب أمين سر منطقة الشهيد أبو جهاد في حركة فتح، وأطلق عدة رصاصات من مسدس، وأمر الموجودين بالتفرق خلال (٥) دقائق، قائلاً:"إن من يرغب بالاحتفال عليه أن يذهب لقبر إياد عاشور ويحتفل هناك"، وخلال دقائقٍ عدةٍ وصلت مجموعة من الجيبات العسكرية تتبع للشرطة المنطقة، واعتدت بالضرب بالهراوات وأعقاب البنادق على عددٍ من المشاركين، ولاحقتهم في شوارع المنطقة، ووصل لمستشفى "أبو يوسف النجار" ثلاث أشخاص على خلفية الاعتداء عليهم بينهم شخص معاق جزئياً.

الخلاصـــة

أظهر التقرير بوضوح استمرار الانتهاكات الموجهة ضد حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، التي تشمل حرية الوصول إلى المعلومات ونقلها وإشاعتها كما تشمل حرية كل إنسان في التعبير عن رأيه بالطريقة التي يجدها مناسبة في إطار القانون.

أشار التقرير إلى استمرار الانتهاكات الفلسطينية الداخلية الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير، وعلى الرغم من إقرار التقرير بأن الانتهاكات في الضفة والقطاع استمرت وكانت أوجه الشبه بينها كبيرة، بل وأحياناً كانت في الضفة أكثر تصاعداً، إلا أن التقرير يوثق مجريات الأحداث في قطاع غزة فقط، بالنظر لمجال عمل المركز الجغرافي فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق. وفي هذا السياق أبرز التقرير الحالات التي شهدتها الفترة التي يغطيها التقرير، مبرزاً تصاعد الانتهاكات الموجهة ضد الحق في التجمع السلمي كأحد أشكال التعبير عن الرأي التي كفلها ونظمها القانون الفلسطيني، بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يستنكر كل اعتداء موجه للحق في حرية التعبير عن الرأي بما في ذلك حرية العمل الصحفي والحق في حرية التجمع السلمي ويرى فيه تجاوزاً للقانون ومساساً بسيادته، فإنه يشدد على أن القانون ولائحته التنفيذية لا يشترطان ترخيص مسبق لتنظيم الاجتماعات العامة. والمركز إذ يدعو الحكومة الفلسطينية في غزة إلى الانتصار للقانون وقيم الحرية، فإنه يطالبها بالتراجع عن القرار الذي يشترط ترخيصاً مسبقاً لتنظيم الاجتماعات العامة لأنه إجراء مخالف للقانون. كما يدعو لاحترام حرية العمل الصحفي وحمايتها، وضمان احترام المحددات القانونية ومعايير حقوق الإنسان عند التعامل مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، أو مع القضايا ذات العلاقة بالنشر.

وأظهر التقرير كيف يدفع الصحفيون حياتهم في بعض الأحيان ثمناً لمهنيتهم وإصرارهم على ممارسة عملهم بحيادية وموضوعية بالنظر لاستمرار الانتهاكات الموجهة لحرية عملهم. وأظهر التقرير تنوع الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون وأبرز الحادثة التي دفع فيها مصور وكالة رويترز للأنباء فضل شناعة حياته ثمناً لنقل الحقيقة التي تسعى قوات الاحتلال إخفائها. كما أظهر محاولات ابتزاز الصحفيين واعتقالهم ومحاولة إذلالهم والمس بكرامتهم الإنسانية لثنيهم عن مواصلة عملهم.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره لمقتل المصور الصحفي شناعة، ويعتقد استناداً إلى تحقيقاته الميدانية أن قوات الاحتلال تعمدت قتله بغرض ترهيب الصحفيين.
ويشدد مركز الميزان على أن قتل الصحافي شناعة يشكل انتهاكاً خطيراً لمبادئ حقوق الإنسان، ولاسيما المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، التي كفلت الحماية للصحافيين في وقت الحرب بوصفهم مدنيين، وفقاً لنص المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الصادرة في العام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب حيث نصت على: "يعد الصحافيون الذين يباشرون مهام مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ويجب حمايتهم بهذه الصفة". كما يشكل الحادث انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر استهداف المدنيين بشكل متعمد.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لحماية المدنيين والصحافيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجدد المركز دعوته الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحادات والمؤسسات الصحافية الدولية والإقليمية والعربية إلى تفعيل تضامنهم وأنشطتهم الضاغطة من أجل الانتصار للعدالة فيما يتعلق بمقتل زميلهم شناعة. كما يدعوهم المركز إلى الضغط على حكوماتهم للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومن أمروا بارتكاب هذه الجرائم.

انتهى